البنك الدولي: اقتصاد تونس في يد عائلة بن علي

كتبه نون بوست | 28 مارس ,2014

قال البنك الدولي في دراسة نشرها مساء أمس الخميس، أن أسرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي كانت تستولي على أكثر من 21% من أرباح القطاع الخاص في البلاد بنهاية عام 2010، وأن المسؤولين في النظام التونسي السابق استغلوا اللوائح الحكومية القائمة وأعدوا أخرى جديدة بما يفيد أفراد الأسرة الحاكمة وغيرهم من المقربين.

وخلصت الدراسة إلى أن حاشية بن علي الهارب في السعودية حاليا "استثمروا في قطاعات مربحة تتمتع بالحماية وخاصة عبر وضع شروط مسبقة للترخيص واستخدام صلاحيات تنفيذية لتغيير التشريعات لصالح النظام ما خلق نظاما ضخما من رأسمالية المحاباة".

ويوضح البنك أن فريق الباحثين الذين قاموا بإعداد الدراسة جمعوا بيانات عن 220 شركة مرتبطة بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، كما حددتها لجنة المصادرة التي تشكلت بعد ثورة 2011 وذلك لتحديد ومصادرة الأصول المملوكة لحاشيته.

وأظهر تحليل بيانات لجنة المصادرة أن الشركات كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسرة بن علي، كما يظهر

أن التشريعات التي أصدرها بن علي خلال 17 عاما كانت تخدم في الغالب في تشكيل مصالح المقربين وحمايتها من المنافسة.

وتبين الأدلة أن 25 مرسوما صدر خلال تلك الفترة لتحديد اشتراطات الترخيص في 45 قطاعا مختلفا وقيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر في 28 قطاعا، كما أدى إلى حصول شركات مرتبطة بنظام الرئيس المخلوع على أكثر من خُمس الأرباح التي جنتها جميع شركات القطاع الخاص.

بوب ريكرز، الباحث في إدارة البحوث بالبنك الدولي والمؤلف الرئيسي للدراسة، قال: "توفر هذه الدراسة تأكيدا قويا أن النظام السابق استفاد من رأسمالية المحاباة"، مشيرا إلى أن الأدلة تؤكد أن الدولة سمحت بالاستيلاء على جزء ضخم من القطاع الخاص لصالح شركات على علاقة بالأسرة التي توفر لها "الحماية" من اللوائح الحكومية أو تمنحها امتيازات خاصة.

وتظهر الدراسة أنه رغم أن إطار السياسات الصناعية في البلاد، ولا سيما قانون الاستثمار، كان يعتبر منفتحا نسبيا، فإن هذا كان في الواقع "ستار لمشاكل كامنة في الاقتصاد التونسي"، وأن "انفتاح تونس كان سرابا في الأساس حيث كانت قطاعات ضخمة مغلقة وكثير منها استولى عليه مصالح مقربة من النظام".

أنتونيو نوسيفورا، خبير اقتصادي أول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، قال:"مشكلة رأسمالية المحاباة ليست عند بن علي وحاشيته فحسب، بل هي واحدة من التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه تونس حاليا... فبعد ثلاث سنوات من الثورة مازال النظام الاقتصادي الذي كان قائما في عهد بن علي قائما بدون تغير تقريبا".

ويضيف " ومع الثورة تحرر التونسيون من الرئيس السابق بن علي وأسوأ ما في الفساد لكن السياسات الاقتصادية مازالت لم تتغير ومعرضة لإساءة استغلالها. إن هذه البنية التحتية للسياسات التي ورثتها من عهد بن علي يديم الاقصاء الاجتماعي ويدعو للفساد."

وذكرت الدراسة أن النظام الجديد في تونس صادر 550 ملكية عقارية و48 سفينة ويختا و367 حسابا مصرفيا وحوالي 400 شركة كانت جميعها تتبع لعائلة بن علي.

المصدر: الأناضول

رابط المقال : https://www.noonpost.com/2292/